

Distr.: General  
22 August 2017  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

### أولا - مقدمة

١ - يتناول هذا التقرير المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٢٣ (٢٠١٦) التطورات السياسية والأمنية في ليبيا، ويقدم لمحة عامة عن الحالة الاقتصادية وحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد، ويبين بإيجاز الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ صدور تقريره السابق المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ (S/2017/283).

### ثانيا - التطورات السياسية والأمنية

٢ - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير ببذل جهود متعددة من جانب الأمم المتحدة ودول أعضاء من أجل تنشيط العملية السياسية في ظل بيئة أمنية شديدة التقلب. وأدت اشتباكات في طرابلس في نهاية المطاف إلى انسحاب بعض الجماعات المسلحة المتشددة وتحسن المراقبة الأمنية في العاصمة على يد القوات المؤيدة للمجلس الرئاسي. وتصاعدت أعمال العنف في جنوب ليبيا حيث اشتبكت قوات العنصرين الفاعلين الرئيسيين، أي الجيش الوطني الليبي والقوة الثالثة التابعة لمصراتة، بشأن السيطرة على المواقع الاستراتيجية.

٣ - وواصلت العناصر الفاعلة السياسية والأمنية الليبية المشاركة في الحوار من أجل المضي قدماً بالعملية السياسية. وجرت هذه الأنشطة في خضم تزايد الجدل الشعبي بشأن طبيعة المرحلة الانتقالية ووضعها النهائي واحتمال إجراء انتخابات في عام ٢٠١٨. وجرى أيضاً اختيار الوفدين الممثلين لمجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بما يتسق مع الاتفاق السياسي الليبي لإجراء حوار بشأن احتمال إدخال تعديلات على الاتفاق. وانتهت جمعية صياغة الدستور من صياغة مشروع دستور لضمان وجود إطار دستوري في نهاية الفترة الانتقالية. وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٧، صوتت الجمعية واعتمدت الدستور الذي سيعرض على استفتاء شعبي من أجل إقراره.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عينت غسان سلامة (لبنان) ممثلاً خاصاً جديداً لي ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، اعتباراً من ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٧. وقد حل محل مارتن كوبلر (ألمانيا)، الذي انتهت ولايته بوصفه ممثلاً خاصاً لي ورئيساً للبعثة في ٣٠ حزيران/يونيه.



## تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي

٥ - واصلت البعثة العمل مع الجهات المعنية الليبية من أجل تيسير إجراء عملية سياسية شاملة لمعالجة المسائل الخلافية في الاتفاق السياسي الليبي. وفي ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أعلن مجلس النواب عن تشكيل لجنة حوار تتألف من ٢٤ عضواً، من بينهم ثلاث نساء. وفي ٩ أيار/مايو، أعلن المجلس الأعلى للدولة عن لجنة خاصة به مؤلفة من ١٣ عضواً، وضمنها امرأة واحدة. وعلى الرغم من أن اللجنتين لم تجتمعا معاً رسمياً منذ إنشائهما، فإن عدة أعضاء من اللجنتين اجتمعوا لإجراء مشاورات غير رسمية في لاهاي في ٢٣ أيار/مايو و ٧ تموز/يوليه برعاية وزير الشؤون الخارجية هولندا. وفي ١٥ تموز/يوليه، اقترح رئيس الوزراء فايز السراج، بصفته الشخصية، خريطة طريق انتقالية تتضمن، في جملة أمور، دعوة إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء ليبيا وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في آذار/مارس ٢٠١٨.

## المشاركة الإقليمية والدولية

٦ - واصلت الدول الأعضاء المعنية، بما في ذلك جيران ليبيا، ودول أعضاء في الاتحاد الأوروبي ومنظمات إقليمية جهودها الرامية إلى تعزيز العملية السياسية الليبية ومد جسور التواصل بين الجهات المعنية الرئيسية. وفي ٨ أيار/مايو ٢٠١٧، حضر ممثلي الخاص السابق للاجتماع الحادي عشر للدول المجاورة لليبيا على المستوى الوزاري الذي عقد في الجزائر العاصمة. وأكد وزراء الشؤون الخارجية ضرورة حل الأزمة السياسية عن طريق الحوار الشامل ورحبوا بالاجتماعات التي عقدت مؤخراً بين رؤساء المؤسسات الوطنية الليبية.

٧ - وفي ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧، استضاف الاتحاد الأوروبي الاجتماع الثاني للمجموعة الرباعية (الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، والأمم المتحدة) في بروكسل. وقدمت البعثة أيضاً الدعم للزيارات التي قام بها الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بليبيا، رئيس تنزانيا السابق جاكايا كيكويتي، ووفد وزاري من لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا والتي التقيا خلالها بالجهات المعنية الليبية بغية المضي قدماً بالعملية السياسية.

٨ - وفي ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، اجتمع وزراء الشؤون الخارجية لتونس والجزائر ومصر للمرة الثانية لمناقشة سبل دعم جهود المصالحة في ليبيا تحت قيادة الأمم المتحدة. وفي ٢ تموز/يوليه، خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، اجتمعت لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى للمرة الثالثة للتشجيع على اتباع نهج مشترك من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت دول أعضاء عدداً من المبادرات دعماً للعملية السياسية. ففي ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، استضافت إيطاليا أول اجتماع بين رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة. واستناداً إلى الجهود التي بذلتها مصر في السابق، في ٢ و ٣ أيار/مايو، اجتمع رئيس الوزراء السراج واللواء حفتر في أبوظبي. وفي ٢٥ تموز/يوليه، استضاف رئيس فرنسا اجتماعاً ثنائياً ثانياً بين رئيس الوزراء السراج واللواء حفتر، أسفر عن إصدار إعلان يدعو إلى وقف إطلاق النار، وإجراء حوار سياسي شامل للتمكين من تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي تنفيذاً فعالاً، وإجراء الانتخابات. وفي ٢٠ و ٣١ تموز/يوليه، عقدت مصر اجتماعين لتيسير الحوار بين وفدين عسكريين من مصراتة والجيش الوطني الليبي.

### الحالة في المنطقة الغربية

١٠ - في طرابلس، طُردت من المدينة قوات تابعة لحكومة الإنقاذ الوطني البائدة في أعقاب قتال مع القوات المؤيدة للمجلس الرئاسي. وفي ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧، صدت قوات موالية للمجلس الرئاسي هجوماً شنته قوات مؤيدة لحكومة الإنقاذ الوطني مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٤٤ مقاتلاً وأربعة مدنيين. وسيطرت القوات التابعة للمجلس الرئاسي، بما في ذلك الحرس الرئاسي، على المواقع الرئيسية في المدينة، بما في ذلك مطار طرابلس الدولي. وفي ٧ تموز/يوليه، صدت القوات الموالية للمجلس الرئاسي محاولة قامت بها جماعات مؤيدة لحكومة الإنقاذ الوطني للدخول إلى المدينة. وأسفر هذا الاشتباك الذي وقع في القره بوللي، حوالي ٢٥ كيلومتراً شرق العاصمة، عن مقتل أربعة مدنيين وزيادة توسيع المنطقة الخاضعة لسيطرة القوات الموالية للمجلس الرئاسي.

١١ - وفي ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أعلنت كتيبة أبو بكر الصديق أنها أطلقت سراح سيف الإسلام القذافي من منطقة الزنتان حيث كان يحتجز منذ عام ٢٠١١. وزعمت هذه الجماعة المنتسبة إلى الجيش الوطني الليبي أن إطلاق سراح القذافي تم بما يتسق مع قانون العفو الصادر عام ٢٠١٢. غير أن الإفراج عنه لم يُتحقق منه بشكل مستقل.

### الحالة في المنطقة الشرقية

١٢ - في الشرق، تواصل القتال بين الجيش الوطني الليبي وجماعات مسلحة مختلفة في بنغازي ودرنة. وفي ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧، سيطر الجيش الوطني الليبي على مقاطعة سوق الحوت في بنغازي، طارداً بذلك مجلس شورى ثوار بنغازي من آخر معقل رئيسي له. وفي ٥ تموز/يوليه، أعلن الجيش الوطني الليبي تحرير بنغازي، على الرغم من استمرار القتال في بعض الأحياء التي ما زال يحتلها مجلس شورى ثوار بنغازي. وكلف تقدم الجيش الوطني الليبي تكلفة مرتفعة إذ أُبلغ عن سقوط ٧٨ مقاتلاً في الأيام العشرين الأولى من تموز/يوليه لوحده. وجرت الحملة الرامية إلى تحرير الأحياء من سيطرة الجماعات المسلحة بموازاة مع تصاعد في عدد الهجمات الإرهابية غير المتناظرة. ففي ١٩ أيار/مايو، قتل زعيم قبلي وثلاثة أشخاص آخرين في هجوم بجهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة. وفي ١٠ حزيران/يونيه، استهدف جهاز آخر من النوع نفسه عمدة بنغازي مما أدى إلى جرح خمسة أشخاص. وما زال المدنيون العائدون إلى ديارهم في بنغازي يقعون ضحايااً للألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة وغيرها من مخلفات الحرب من المتفجرات.

١٣ - وما زالت الحالة متوترة في درنة وما زال الدخول إلى المدينة مقيدا للغاية، مما أدى إلى تدهور الحالة الإنسانية. وظل الجيش الوطني الليبي يشتبك مع عناصر من مجلس شورى مجاهدي درنة معززا بالدعم الجوي. وفي ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٧، أعلن قائد قوات الجيش الوطني الليبي المسؤول عن العمليات في درنة عن مناقشات جارية مع الشيوخ المحليين للتفاوض بشأن إنهاء القتال الدائر في المدينة.

### الحالة في المنطقة الجنوبية

١٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وسَّع الجيش الوطني الليبي بشكل كبير نطاق المنطقة التي يسيطر عليها في جنوبي ليبيا. وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧، بعد سلسلة من الاشتباكات بين القوات التابعة للجيش الوطني الليبي والقوة الثالثة التابعة لمصراتة، هاجمت عناصر من سرايا الدفاع عن بنغازي إلى جانب القوة الثالثة قاعدة براك الشاطئ الجوية الخاضعة لسيطرة الجيش الوطني، مما أسفر عن مقتل

ما لا يقل عن ٨٩ من الأفراد العسكريين وستة مدنيين. وقد أُدين هذا الهجوم على نطاق واسع في ليبيا، بما في ذلك من جانب المجلس الرئاسي، وأثار ردود فعل غاضبة من القبائل المحلية. ورغم السيطرة بشكل كامل على هذه القاعدة الجوية، اضطرت القوة الثالثة إلى الانسحاب من منشآت رئيسية استطاعت الحصول عليها في الجنوب، بما في ذلك حقول الشرارة للنفط. وأسرع الجيش الوطني الليبي بأخذ تلك المواقع. وفي ٢٤ أيار/مايو، دعا القائد العسكري الجديد لمنطقة سبها العسكرية الذي عينه الجيش الوطني الليبي جميع الوحدات العسكرية في الجنوب إلى الانضمام إلى الجيش الوطني.

١٥ - ومن الناحية السياسية، ما زالت العديد من الجهات الفاعلة في الجنوب تنادي بمعارضتها إقحامها في ما تعتبره نزاعاً بين الشرق والغرب. ولذلك شكّلت مجموعتان للدفاع عن مصالح الجنوب وضمناً اتخاذ إجراءات منسقة بشكل أفضل من جانب الجهات الفاعلة في الجنوب. وفي ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أعلن في المجموع ١٥ من أعضاء المجلس الأعلى للدولة المنتمين إلى الجنوب عن إنشاء "الكتلة الجنوبية" وفي ١٧ تموز/يوليه، أعلنت مجموعة من النشطاء الجنوبيين ذوي النفوذ الذين يمثلون المجتمعات القبلية الرئيسية عن تشكيل "تجمع القوى الوطنية في فزان".

### تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في ليبيا

١٦ - منذ تحرير سرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، لم يعد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يسيطر على أراضٍ في ليبيا، رغم أنه ما زال نشطاً داخل البلد. فقد كانت عناصر تنظيم الدولة الإسلامية نشطة في منطقة الصحراء وجنوب سرت وجنوب غربها، وتوجد خلايا نائمة في أجزاء أخرى من البلد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذ تنظيم الدولة الإسلامية ما لا يقل عن ستة هجمات معظمها ضد القوة الموالية للمجلس الرئاسي المسماة البنبان المرصوص، التي تسيطر على الأمن في سرت. وشملت تلك الهجمات هجوماً وقع في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٧، استولى فيه تنظيم الدولة الإسلامية على ثلاث شاحنات لنقل الوقود على الطريق المؤدية إلى الجفرة. غير أن تنظيم الدولة الإسلامية ظل يتكبد الخسائر، بما في ذلك مقتل أحد قادته في ٢٣ نيسان/أبريل على يد الجيش الوطني الليبي.

### الحالة الاقتصادية

١٧ - بلغت مستويات إنتاج النفط أكثر من مليون برميل نفط يوميا، على نحو ما أعلن عنه رئيس المؤسسة الوطنية للنفط في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وهذا هو أكبر مستوى لإنتاج النفط منذ عام ٢٠١٣. ويتوقع أن يبلغ إنتاج النفط ١,٢٥ مليون برميل يوميا بحلول نهاية عام ٢٠١٧. ومع ذلك، استمرت قيمة الدينار الليبي في الانخفاض، إذ بلغت ٨,٤ ديناراً للدولار الواحد من دولار من دولارات الولايات المتحدة اعتباراً من ١٩ تموز/يوليه، مقابل ٦,٣٦ ديناراً للدولار الواحد في آذار/مارس ٢٠١٧.

١٨ - وعلى الرغم من الزيادة في إنتاج النفط الذي من المتوقع أن يمثل أكثر من ٨٠ في المائة من إيرادات الحكومة في عام ٢٠١٧، عجزت الميزانية أكبر بكثير مما كان متوقفاً في السابق. وفي ١٣ تموز/يوليه، أفاد مصرف ليبيا المركزي بأن العجز في الميزانية بالنسبة للنصف الأول من السنة بلغ ٦,٧ بلايين دينار. ومع أن هذا العجز أقل بشكل طفيف عما كان عليه في عام ٢٠١٦، فإن المصرف المركزي ما زال يغطي العجز باحتياطياته من العملات الأجنبية الآخذة في التناقص بسرعة، والتي يتوقع أن تنخفض لتصل إلى ٤٤,٦ بليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٧، بعد أن كانت تبلغ ٥٣,٥ بليون دولار قبل عام من ذلك.

١٩ - وللمساعدة في صرف الميزانية بفعالية، واصلت الولايات المتحدة الأمريكية عقد اجتماعات حوار اقتصادية في تونس العاصمة بحضور ممثلي المجلس الرئاسي، ووزارة المالية، ومصرف ليبيا المركزي، ومكتب مراجعة حسابات الدولة. وشاركت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في هذه الاجتماعات بصفة مراقب.

### ثالثا - عملية صياغة الدستور

٢٠ - أحرزت عملية صياغة الدستور تقدما خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي أعقاب المقترح الذي قدمه رئيس الوزراء السراج في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٧، زاد إلحاح ضرورة وضع إطار دستوري لإنهاء المرحلة الانتقالية. وفي ١٢ آذار/مارس، شكلت جمعية صياغة الدستور "لجنة توافق" تتألف من ١٢ عضوا لتحديث مشروع نص الدستور الذي أعد في نيسان/أبريل ٢٠١٦. ووضعت تلك اللجنة بعد ذلك مشروعاً يرمي إلى معالجة الشواغل المعرب عنها في أوساط الأعضاء الذين إما رفضوا مشروع نيسان/أبريل ٢٠١٦ أو قاطعوا المداولات. ولأول مرة منذ أكثر من عام، اجتمعت أغلبية مهمة من أعضاء جمعية صياغة الدستور، من بينهم بعض الذين سبق لهم أن قاطعوا المداولات، في مقرهم الموجود في البيضاء. وأتاح هذا الاجتماع للأعضاء فرصة لاقتراح مشاريع دستورية بديلة لنص نيسان/أبريل ٢٠١٦.

٢١ - وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٧، اعتمد النص المنقح لمشروع دستور نيسان/أبريل ٢٠١٦ الذي أعدته لجنة التوافق بأغلبية ٤٣ صوتاً مقابل صوت واحد. والخطوة التالية في هذه العملية هو إصدار قانون لإجراء الاستفتاءات. ثم يجب عرض المشروع على استفتاء شعبي قبل اعتماده قانونياً.

٢٢ - وبموازاة مع الجهود التي تبذلها الجمعية من أجل إعداد الصيغة النهائية لنص الدستور، واصل الشركاء الليبيون والدوليون التوعية بالمسائل الدستورية لدى طائفة واسعة من الدوائر الانتخابية الليبية، بما في ذلك الجماعات والمنظمات النسائية. وبذلت جهود خاصة لإشراك الأقليات الليبية من أجل كفالة إدراج حقوقها وتطلعاتها في أي مشروع نص يُطرح للاستفتاء.

### رابعا - الأنشطة الأخرى لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

#### ألف - الدعم للانتخابي

٢٣ - واصلت البعثة تقديم الدعم الاستشاري والتقني إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. وفي ٧ أيار/مايو ٢٠١٧، طلبت المفوضية استئناف إطار متكامل للمساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة، بما في ذلك وضع مشروع للمساعدة الانتخابية من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونتيجة لذلك، ستجري الأمم المتحدة تقييماً تقنياً للمساعدة التقنية لتحديد احتياجات المفوضية، وكذلك للقدرات المؤسسية والتأهب التشغيلي لتنفيذ الأنشطة والأحداث المتعلقة بالانتخابات. وسيكون من المهم بشكل خاص إجراء تقييم لما يلزم من خطوات لتحديث قائمة الناخبين قبل إجراء استفتاء محتمل بشأن مشروع للدستور وما يتصل بذلك من العمليات الانتخابية، وكذلك لآثار البيعة الأمنية على تلك العمليات.

## باء - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

٢٤ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ارتكب جميع أطراف النزاع انتهاكات لحقوق الإنسان الدولية وللقانون الدولي الإنساني. ولم تتح للضحايا سبل الانتصاف بسبب حالة الفوضى العامة وضعف المؤسسات القضائية.

٢٥ - وظلت أيضا أعمال العنف تتسبب في سقوط ضحايا في صفوف المدنيين. ففي الفترة من ٤ نيسان/أبريل إلى ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٧، وثقت البعثة ما مجموعه ١٤٤ إصابة في صفوف المدنيين، شملت ٦٦ قتيلا و ٧٨ جريحا. وشملت الأسباب الرئيسية للوفاة إطلاق النار، والغارات الجوية، والقصف، واستخدام المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرشحة.

٢٦ - وتواصلت الهجمات على مرافق الرعاية الصحية والعاملين الطبيين في جميع أرجاء البلد، بما في ذلك في الزاوية وبنغازي وطرابلس وسبها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أغلق المستشفى الرئيسي في الزاوية ثلاث مرات بسبب اشتباكات مسلحة على مقربة منه. وهذه الهجمات التي تتعرض لها مرافق الرعاية الصحية تأثير قوي على النساء، اللاتي يشكلن ٥٦ في المائة من العاملين في المستشفيات في جميع أنحاء المناطق الليبية الثلاثة.

### عمليات الاختطاف والقتل

٢٧ - واصلت جماعات مسلحة تنتمي إلى جميع الأطراف أخذ الرهائن، وأعمال القتل غير القانوني واستخدام التعذيب وحالات الاختفاء القسري، بما في ذلك تلك التي تمس المدنيين، ولا سيما النساء وغيرهن من الأشخاص غير المشتركين في القتال. واستُهدف أفراد على أساس انتماءاتهم الأسرية أو هويتهم القبلية، وتبعيتهم وآراءهم السياسية، وكذلك لأغراض الحصول على فدية أو تبادل الأسرى.

٢٨ - وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧، أعدم عشرات المقاتلين الأسرى والمدنيين بإجراءات موجزة أو قتلوا بصورة غير قانونية أخرى خلال هجوم منسق شُن على قاعدة براك الشاطئ الجوية الخاضعة لسيطرة الجيش الوطني الليبي. وقيل إن بعض الجثث عثر عليها وهي مكبلة اليدين وفي رؤوسها أثر طلقة نارية واحدة. وقد فتح المجلس الرئاسي تحقيقات في هذه الحوادث.

٢٩ - وخلال الاشتباكات التي وقعت في طرابلس في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧، نقلت جثث خمسة حراس في سجن الهضبة إلى مشرحة في طرابلس وهي تحمل أثر جراح ناجمة عن طلقات نارية في مؤخرة الرأس، مما يثير شواغل بشأن احتمال تنفيذ عمليات إعدام بإجراءات موجزة. وقبل بضع ساعات، كان لواء ثوار طرابلس قد سيطر على هذه المنشأة.

٣٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، برزت خمسة أشرطة فيديو في وسائط التواصل الاجتماعي تصور قوات الجيش الوطني الليبي وهي تنفذ على ما يبدو عمليات إعدام بإجراءات موجزة في حق مقاتلين مشتبه فيهم من مجلس شورى ثوار بنغازي. وبعد وقت قصير من ذلك طلبت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إيقاف الأشخاص المزعوم تورطهم في تلك الحوادث عن الخدمة.

## الاحتجاز والتعذيب والوفيات أثناء الحجز

٣١ - في جميع أنحاء البلد، ظل الاحتجاز التعسفي منتشرًا على نطاق واسع في كل من السجون الرسمية ومرافق الاحتجاز الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة. وأحرز تقدم ضئيل في تمحيص حالات فردية للتأكد من إحالة المحتجزين إلى المحاكمة أو إطلاق سراحهم، وفقا للقانون الليبي.

٣٢ - وعلى الرغم من أن البعثة زارت عدة مرافق، بما في ذلك سجن الهضبة ومديرية أمن أبو سليم، فإنها لم تتمكن من إجراء مقابلات خاصة مع المحتجزين. وعلى الرغم من الطلبات المتكررة، لم تتمكن البعثة من زيارة مركز معيثة للاحتجاز في طرابلس، وهو أحد أكبر مرافق الاحتجاز في المدينة التي تراقبها قوة الردع الخاصة تحت إشراف وزارة الداخلية. وظلت البعثة تتلقى تقارير موثوقة عن التعذيب والعنف الجنسي والجنساني، وتردي الأوضاع في السجون، والإهمال الطبي، والحرمان من الزيارات الأسرية بالنسبة للمحتجزين.

٣٣ - وعقب السيطرة على سجن الهضبة من جانب جماعات مسلحة موالية للمجلس الرئاسي في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧، ظلت أوضاع ومظان السجناء، ومنهم مسؤولون كبار في نظام القذافي المخلو، غير واضحة.

## الفئات التي تعاني من حالات ضعف

### المهاجرون

٣٤ - تواصلت معاناة المهاجرين من التعرض للعنف الشديد، والتعذيب، وسائر ضروب سوء المعاملة، والعمل القسري، والحرمان التعسفي من الحرية، والاعتصاب، وغير ذلك من أشكال العنف والاستغلال الجنسيين، على أيدي المهربيين والمتاجرين وعناصر الجماعات المسلحة وقوات الأمن. ففي ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، نددت المنظمة الدولية للهجرة بوجود أسواق نخاسة في ليبيا حيث يُشترى المهاجرون من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ويُباعون، ويجري الاتجار بالنساء لاستغلالهن كرقائق جنسي. وفي ٨ أيار/مايو، أبلغت المحكمة الجنائية الدولية مجلس الأمن أنها تدرس بعناية مدى جدوى فتح تحقيق في الجرائم ذات الصلة بالمهاجرين في ليبيا، إذا ما سمحت بذلك متطلبات الولاية القضائية للمحكمة.

٣٥ - وقد قام وفد من البعثة بزيارة إلى مراكز الاحتجاز الخاضعة لسيطرة جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في مدن غريان وطرابلس وصرمان ومصراتة حيث يُحتجز المهاجرون تعسفاً لفترات مطوّلة دون تمكينهم من الطعن في مدى مشروعية احتجازهم. ووثقت البعثة تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة والاعتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي. وظلت مراكز الاحتجاز مكتظة، حيث كثيرا ما عانى المحتجزون فيها من سوء التغذية والعيش في ظروف متردية من حيث النظافة الصحية مع إتاحة فرص غير كافية لهم لتلقي الرعاية الطبية أو عدم إتاحتها بالمرّة.

٣٦ - وجرى إنزال المهاجرين الذين تمكن عناصر حرس السواحل الليبية من إنقاذهم في البحر أو اعتراض قواربهم في ١٠ مراكز معينة لهذا الغرض توجد بين مدينتي راس جدير ومصراتة، ثم نقلوا إلى مراكز الاحتجاز الخاضعة لسيطرة جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية. وتلقت البعثة إفادات عديدة عن عمليات اعتراض خطيرة مهددة للحياة قام بها رجال مسلحون يُعتقد أنهم من حرس السواحل الليبية.

وتواصل البعثة استعراض ما تقدمه من دعم إلى حرس السواحل الليبية، تمشيا مع سياسة الأمم المتحدة بشأن بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

#### المرأة

٣٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرضت النساء للحرمان التعسفي من حريتهن، بدوافع تعود في معظمها إلى انتماءهن الأسرية أو لغرض تبادل السجناء، واحتُجزن في مرافق بدون حارسات، مما يعرضهن لخطر الإيذاء الجنسي. وتعرضت النساء والفتيات المهاجرات بوجه خاص للاغتصاب الجماعي وغيره من أعمال العنف والاستغلال الجنسيين على أيدي المسؤولين، بمن فيهم موظفو جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، وعناصر الجماعات المسلحة والمهربين والمتجربين.

#### الأطفال

٣٨ - استمر وقوع الأطفال ضحايا لعمليات الاختطاف، والاحتجاز التعسفي، وسوء المعاملة؛ وكثيرا ما جرى إيداعهم في مرافق احتجاز مع الكبار. ووقعوا أيضا في مرمى نيران الهجمات العشوائية أو تبادل إطلاق النار، حيث قُتل منهم ١٢ طفلا وأصيب ١١ آخرين بجروح في أعمال قتالية شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير. ويظل انعدام سبل الوصول إلى الأطفال لرصد ما يتعرضون له من انتهاكات جسيمة والتحقق منها مثار قلق كبير، وهو ما يؤدي إلى قلة ما يجمع من بيانات عن الوضع السائد في الميدان.

#### المشردون داخليا

٣٩ - تعرّض العديد من الأشخاص المشردين داخليا للتهديد والتخويف واستهدافهم بالاعتداءات. ففي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، قيل إن أعضاء في جماعة سبورطوات المسلحة الموجودة في ورشفانة احتجزوا مشردين داخليا من قبيلة تاورغاء وأسأوا معاملتهم في مخيم أكاديمية الدراسات البحرية جنزور، ومنعهم من حريتهم في التنقل، وقطعوا إمدادات الطاقة الكهربائية في المخيم. وفي ٦ حزيران/يونيه، أصيب أحد المشردين داخليا من بنغازي بطعنة عندما نفّذت جماعة مسلحة اعتداءً على مستوطنة للمشردين داخليا في مصراتة. وفي نفس اليوم، تعرضت سيارة كانت تقل أسرة لمشردين داخليا من بنغازي لنيران مسلح في مصراتة قيل إنه ينتمي إلى جماعة مسلحة محلية، مما أدى إلى مقتل امرأة وإصابة وولديها بجروح.

#### النشطاء وموظفو وسائل الإعلام

٤٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع المدافعون عن حقوق الإنسان والنشطاء والصحفيون وغيرهم من الإعلاميين ضحايا لاعتداءات وأعمال تخويف مقصودة. وظل مكان وجود جابر زين، وهو ناشط مقيم في طرابلس، مجهولا منذ اختطافه في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، قبل مشاركته في حلقة دراسية عن حقوق المرأة. وتلقت البعثة أنباء تفيد بأن أفرادا في فرقة الإسناد الخاصة الثانية، التابعة اسميا لوزارة الداخلية، هم من قام بعملية الاختطاف، غير أن هذه الجماعة تنفي احتجازها.

#### العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

٤١ - في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٧، أصدر المجلس الرئاسي مرسوما يُنشئ بموجبه لجنة تحضيرية لمؤتمر المصالحة الوطنية مكلفة بمهمة تنظيم عملية حوار من أجل وضع ولاية للجنة للمصالحة الوطنية في



المستقبل. وبمساعدة مقدمة من صندوق بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تواصل البعثة توفير الدعم لعملية المصالحة الوطنية من خلال برنامج شامل وجامع.

٤٢ - وأُبرم اتفاقان لتيسير عودة المشردين داخلياً إلى مجتمعاتهم الأصلية. ففي ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧، توصلت قبيلتا المشاشية والزنتان إلى اتفاق يقضي بعودة الأشخاص المشردين في المنطقة منذ عام ٢٠١١ وبإنشاء آليات مستقلة للبت في مسائل جبر الضرر وتقديم تعويضات للأشخاص المفقودين. وطلب الجانبان مساعدة البعثة في تيسير الحوار وتنفيذ الاتفاق. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، صدّق المجلس الرئاسي على اتفاق بشأن عودة الأشخاص المشردين داخلياً من أهالي تاورغاء وتقديم جبر للأضرار التي لحقت بهم. وقد حثت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللجنة التحضيرية والمجلس الرئاسي على تنفيذ الاتفاق امتثالاً للمعايير الدولية بالكامل، بما في ذلك احترام مبدأ عدم مشروعية عودة الأشخاص المشردين داخلياً، وتوخي الشفافية والرقابة التامتين فيما يتعلق بجبر الضرر وغيره من المدفوعات، وكذلك ضرورة معالجة مسائل الحقيقة والمساءلة من خلال برنامج وطني.

٤٣ - وسعيًا إلى معالجة النزاعات المحلية وتهيئة الظروف الكفيلة بإجراء عملية مصالحة وطنية في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧، يسّرت البعثة حواراً، أُجري في مالطة، بين قبيلتي أولاد سليمان والقذافة. وواصلت البعثة إشراك الطرفين في تلك الجهود لإحراز تقدم يفضي إلى إجراء عملية تفاوض فعلية. وعقدت البعثة أيضاً اجتماعاً بين الأعيان وممثلي القبائل من مصراتة والمنطقة الشرقية من ليبيا كخطوة أولى نحو عملية المصالحة الفعلية. ولتعزيز التعاون والتآزر بين مختلف مبادرات الوساطة، نظمت البعثة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧ اجتماعاً للوسطاء الدوليين العاملين في ما يتعلق بالحالة في جنوبي ليبيا.

### النظام القضائي والجنائي

٤٤ - رغم أن المدّعين العامين والقضاة وغيرهم من الموظفين القضائيين ظلوا يعملون في بيئة أمنية وتشغيلية صعبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى جزئياً إعادة تنشيط مكاتب الادعاء وأقسام المحاكم في وسط ليبيا وشرقها. وقد أكد وزير العدل في حكومة الوفاق الوطني التزامه بمعالجة حالة الذين يُحتجزون بطريقة غير مشروعة وضمان المعاملة الإنسانية للمحتجزين.

٤٥ - وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٧، يسّرت البعثة عقد سلسلة حلقات عمل في طرابلس وتونس العاصمة بشأن إصلاح السجون والمعايير الدولية المتعلقة بمعاملة السجناء لصالح ضباط الشرطة القضائية، والقضاة، والجهات الفاعلة من المجتمع المدني.

٤٦ - وفي أيار/مايو ٢٠١٧، يسّر مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة إبرام اتفاق بين وزارتي العدل في ليبيا والجزائر، في إطار مبادرة إصلاح العدالة الجنائية في ليبيا. وسيتيح الاتفاق لخبراء من المدرسة الوطنية لإدارة السجون في الجزائر وخبراء في إدارة السجون تابعين لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة تقديم مجموعة برامج تدريبية شاملة، منها تدريب المدربين، إلى ضباط الشرطة القضائية الليبيين. ومن المتوقع أن ينضم الخريجون، بمجرد استكمالهم التدريب، إلى معاهد تدريب الشرطة القضائية في ليبيا.

## سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

٤٧ - في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧، اتفقت الإدارة العليا للبعثة ورؤساء الوكالات التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري في ليبيا على إجراء تقييم أولي عام للمخاطر وإجراء تشغيلي دائمة لتنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة في ليبيا (A/67/775-S/2013/110). وتعكف منظومة الأمم المتحدة في ليبيا في الوقت الراهن على استعراض الدعم الذي تقدمه إلى قوات الأمن الليبية، وتنظر في اتخاذ تدابير تخفيف قد تحد من خطر ما يُرتكب من انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين.

## جيم - قطاع الأمن

### الدعم المقدم إلى ليبيا في التخطيط للترتيبات الأمنية المؤقتة

٤٨ - في طرابلس، واصلت البعثة، بدعم من خلية الاتصال والتخطيط التابعة للاتحاد الأوروبي، العمل مع السلطات المحلية على إنشاء هيكل أمني للعاصمة. وقد أتاح اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧ وخروج القوات الموالية لحكومة الإنقاذ الوطني من العاصمة لاحقاً في أيار/مايو، فرصةً لافتتاح المجلس الرئاسي والقوات المنتسبة إليه لتوطيد سيطرتها على المدينة. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، وقّع رئيس الوزراء، سراج، الخطة الأمنية في طرابلس، التي تضم الحرس الرئاسي، والجهات الفاعلة في قطاع الأمن من وزارتي الدفاع والداخلية، وقوة مكافحة الإرهاب، وجهاز حرس السواحل التابعة للقوات البحرية الليبية.

٤٩ - وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أصبح في المجموع ٣٠ مخفراً للشرطة في طور التشغيل في طرابلس، ووضعت خطط لتشغيل مخافر أخرى عددها ٣٠ مخفراً. وفي مبادرة ذات صلة بذلك، وضعت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجاً مشتركاً لدعم الشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية يندرج ضمن ترتيب جهات التنسيق العالمية.

### إدارة الأسلحة والذخيرة

٥٠ - بالتعاون مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، واصلت البعثة تقديم المساعدة إلى السلطات الليبية في ما تبذله من جهود للتصدي للتهديد الذي يشكله انتشار الأسلحة والذخيرة غير الخاضعة للمراقبة، فضلاً عما تخلفه من مخاطر الوفاة والإصابة الناجمة عن المتفجرات من مخلفات الحرب، والأفخاخ المتفجرة. فقد قدمت الدائرة الدعم إلى المركز الليبي للأعمال المتعلقة بمكافحة الألغام في وضع إطار لإدارة الأسلحة والذخائر لكي يُسترشد به فيما يُتخذ في المستقبل من إجراءات حكومية لمعالجة المخزونات ومراقبتها. وعمدت البعثة والدائرة أيضاً إلى تعزيز جهودهما المبذولة لتنسيق الاستجابة الدولية للتهديد الذي تشكّله أخطار المتفجرات في مدينة سرت.

٥١ - ونظمت البعثة ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام أيضاً دورات تدريبية للسلطات الوطنية في مجال بناء القدرات المؤسسية والتنفيذية، بما في ذلك ضمان الجودة، وإبطال الذخائر المتفجرة، وإجراء المسوح غير التقنية، والتوعية بالمخاطر، والاستجابة الطبية. وكان ذلك لتحسين قدراتها على الاستجابة للحالة الإنسانية الراهنة، وإتاحة سبل الوصول المأمون، ولا سيما للمشردين داخليا والعائدين.

٥٢ - وقدمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام دورات تدريبية موجهة للمسعفين الطبيين لصالح ٤٨ جهة من الجهات العاملة في مجال الوقاية من أخطار المتفجرات في بنغازي. ولزيادة التوعية باحتياجات ضحايا حوادث المتفجرات، نظمت الدائرة، بالتنسيق مع منظمة غير حكومية دولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حلقة العمل الأولى عن مساعدة الضحايا من أجل ليبيا، في تونس العاصمة يومي ٢٧ و ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٧. وواصلت الدائرة التنسيق مع الشركاء في مجال التوعية بالمخاطر لدعم زيادة الوعي بالأخطار التي تشكلها المتفجرات الخطرة وتعزيز سلامة السكان. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه، تجاوز عدد الذين شاركوا في هذه البرامج ٢١ ٠٠٠ شخصا في جميع أنحاء ليبيا.

## دال - تمكين المرأة

٥٣ - في أيار/مايو، وضعت البعثة، بدعم من الأمم المتحدة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية للمرأة والسلام والأمن للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، بطرق منها أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية.

٥٤ - وواصلت البعثة تدريب عضوات مجلس النواب، وقدمت إليهم المساعدة التقنية دعماً للتجمعات النسائية في البرلمان. وفي الفترة ٤ إلى ٧ من أيار/مايو ٢٠١٧، عملت البعثة أيضاً مع نائب وزير الداخلية بهدف تحديد فرص التدريب لضابطات الشرطة. وانضم أعضاء من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات إلى دورة تدريبية في مجال وضع الميزانية على أساس جنساني نُظمت في الفترة من ٤ إلى ٦ آب/أغسطس. وفي ٨ أيار/مايو، بدأت البعثة، بالتنسيق مع وزيرة الدولة لشؤون المرأة والتنمية المجتمعية، دراسة عن القيادات النسائية الليبية، أُلقي الضوء فيها على نقص تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار وتقديم توصيات لتعزيز تلك القيادات.

٥٥ - وفي يومي ١٩ و ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٧، نظمت البعثة، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مناقشة عن الدروس المستخلصة من مشاركة المرأة الليبية في عملية الحوار السياسي. وأفضت تلك المناقشة إلى اتفاق المشاركين فيها على مبادئ وأساليب الانخراط فيما يتعلق بعملية الحوار والتفاوض في المستقبل.

## هاء - الشباب والسلام والأمن

٥٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وسّعت البعثة نطاق تعاونها مع الشباب نساءً ورجالاً، بوسائل منها الترويج لأنشطتهم على مواقع حساباتها في وسائط التواصل الاجتماعي. وفي ٦ نيسان/أبريل، و ١٤ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧، عقد ممثلها الخاص السابق اجتماعات مع ممثلين وممثلات لأكثر من ١٥ منظمة شبابية في طرابلس. وفي الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيار/مايو، جمعت البعثة، بدعم من صندوق بناء السلام، ٣٠ من النشطاء الشباب المنخرطين في جهود تعزيز المصالحة في مجتمعاتهم المحلية، وذلك لضمان إدماج أصواتهم وشواغلهم في عملية المصالحة الوطنية. وتعكف البعثة أيضاً على تيسير إنشاء شبكة وطنية للشباب من أجل المصالحة.

٥٧ - وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وشركاء آخرين، الدعم إلى الحكومة في وضع "ورقة سياسات بشأن الشباب لوضع استراتيجية وطنية للشباب"، تعرض تحليلاً متعمقاً لحالته الراهنة ليُستَرد بها في وضع استراتيجية للشباب من أجل ليبيا.

٥٨ - وأجرت البعثة في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٧ استقصاءً للتصورات تبين منه أن الشباب الليبي هم أكبر فئة مؤيدة للاتفاق السياسي الليبي. وأظهر الاستقصاء أن أكثر من ٧٥ في المائة من الشباب الليبي، نساءً وذكوراً، تؤيد تنفيذ الاتفاق وتوحيد البلد تحت حكومة وحدة وطنية بقيادة مدنية.

## واو - تنسيق المساعدة الدولية

٥٩ - في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٧، في طرابلس، استضافت حكومة الوفاق الوطني الاجتماع الأول للجنة العليا للسياسات، وهي الهيكل الشامل لإطار تنسيق المساعدة التقنية الدولية مع حكومة ليبيا، التي تضم رئيس وزراء ليبيا وكبار ممثلي حكومة الوفاق الوطني وممثلي البلدان المانحة وكيانات منظومة الأمم المتحدة في ليبيا. وحدد المشاركون سبلاً ملموسة لتعزيز الشراكات الدولية الكفيلة بتحسين الأحوال المعيشية للسكان المحتاجين، بناءً على الاحتياجات والأولويات التي قدمتها حكومة الوفاق الوطني.

٦٠ - وفي يومي ٣٠ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، عُقد الاجتماع الخامس لمنتدى خبراء ليبيا للتعاون الإنمائي في تونس العاصمة لتدارس الخيارات المتاحة في مجال السياسة العامة لوضع إطار وطني للحماية الاجتماعية وتقديم دعم فوري إلى الفئات الفقيرة والضعيفة. واستهدف هذا الحدث الحد من الضعف في البلد.

## زاي - المساعدة في المجال الإنساني وفي تحقيق الاستقرار والتنمية

٦١ - ظلت الحالة الإنسانية عموماً على حالها دون تغيير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فحالات التصعيد المتفرقة في حدة العنف التي شهدتها جنوب ليبيا أدت إلى تشريد ضيق النطاق واستمرار إعاقة سبل الحصول على السلع الأساسية والمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، ولا سيما خدمات الدعم الطبي. واستمر تردّي الأحوال المعيشية وتقديم الخدمات الأساسية في خضم استمرار نقص الكهرباء، ولا سيما في الجنوب.

٦٢ - ويعوق نقص التمويل الجهود المبذولة لتوفير استجابة مجدية ومستدامة للاحتياجات الإنسانية. فعلى الرغم من أن خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧ تستهدف الوصول إلى ٩٤١ ٠٠٠ شخص من المحتاجين وتتطلب تبرعات قدرها ١٥١ مليون دولار، فإنه لم يُوفر حتى الآن سوى ٤٢,٩ مليون دولار (٢٨ في المائة) من احتياجات التمويل.

٦٣ - ورغم التحديات والنقص، واصلت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تقديم خدمات الإغاثة والمساعدة الإنسانية العاجلة، عن طريق الجهات الوطنية النظرية أساساً. ولاحظت المنظمة الدولية للهجرة انخفاضاً في عدد المشردين داخلياً في البلد، حيث حُدد أكثر من ٢٤٠ ٠٠٠ شخصاً من المشردين داخلياً في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير مقارنةً بـ ٣٠٣ ٠٠٠ شخص في شهر شباط/فبراير ٢٠١٧. وارتفع عدد العائدين إلى مواطنهم الأصلية ارتفاعاً كبيراً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث حُدد في حوالي ٢٥٠ ٠٠٠ عائد حتى شهر أيار/مايو، ولا سيما إلى بنغازي وسرت وأوباري. وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدعم إلى حوالي

٨٠٠٠ لبي من المردين داخليا والعائدين حيث وقرت لهم مواد الإغاثة الأساسية والمأوى ومستلزمات الملاجئ والمساعدات النقدية في جبال نفوسة وفي منطقة بنغازي.

٦٤ - وقدمت منظمة الصحة العالمية الدعم إلى وزارة الصحة في تعزيز قدرات نظامها الصحي، بطرق منها إنشاء دائرة لإدارة حالات الطوارئ ومركز لعمليات الطوارئ. وأجري تقييم لحالة توافر الخدمات والتأهب، زود دوائر العمل الإنساني والجهات الفاعلة في مجال التنمية ببيانات ثمينة في هذا الصدد. وقدمت أيضا منظمة الصحة العالمية المساعدة التقنية إلى السلطات الليبية لتعزيز قدراتها التشغيلية لتقديم المساعدات الإنسانية. واشترت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ٥٥٠ ثلاجة وأجهزة لتنظيم الفولطية بقدرة ٥٥٠ فولط لتركيبتها في المرافق الصحية في جميع أنحاء ليبيا وسلمتها لأصحابها. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٧، وزع صندوق الأمم المتحدة للسكان مجموعات مستلزمات حالات الطوارئ المتعلقة بالصحة الإنجابية على ٢١ مرفقا من المرافق الصحية المنتشرة في عدة محافظات، استفادت منها ٤٤٠٠٠ امرأة من الحوامل المعرضات للخطر. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ الصندوق، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، وضع الصندوق استراتيجية مدتها خمس سنوات للصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والأطفال والمراهقين، مع وزارة الصحة في ليبيا.

٦٥ - وسُجّل ما يناهز ٣٥٠٠ لاجئ وطالب لجوء منذ أوائل عام ٢٠١٧ وأصبح إجمالي تعداد اللاجئين الآن أكثر من ٤٢٠٠٠ شخص. وقدمت مفوضية شؤون اللاجئين وشركاؤها المساعدة في مجال الرعاية الصحية الأولية إلى حوالي ٦٠٠٠ فرد في مراكز الاحتجاز، وقدمت أسبوعيا استشارات طبية ومجموعات لوزم النظافة الصحية ومساعدات نقدية إلى نحو ٦٥٠ شخصا من اللاجئين وطالبي اللجوء للتنمية المجتمعية في طرابلس. وأعادت المفوضية توطئ مجموعة من اللاجئين كنّ سابقاً أسرى لدى جماعات مسلحة، ونقلت مجموعة أخرى إلى موقع جديد حتى تتمكن من تزويدها بما يكفي من المساعدة الطبية والحماية.

٦٦ - وفي ظل استفحال انعدام الأمن الغذائي الذي يعانيه المرشدون داخليا والعائدون واللاجئون، قدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة عن طريق عمليات توزيع الأغذية في عين المكان إلى نحو ٧٨٠٠٠ شخص في جميع أنحاء ليبيا. ووسع البرنامج، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومفوضية شؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، نطاق تقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات للأسر المعيشية الذي يجريه ليشمل تسع بلديات أخرى (هي الجفرة وبنغازي وسرت وأجدابيا والزاوية والبيضاء وسبها وأوباري وكفرة)، وعزز قاعدة معلوماته عن طريق مبادرة من مبادرات السوق المشتركة.

٦٧ - ونظمت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية أكثر من ٨٦٠٠٠ يوم من أيام التحصين دون الوطنية في ثماني مقاطعات بجنوب ليبيا، واستهدفت ١٠٣٣٧٤ طفلا. ومع تدفق المهاجرين إلى الجنوب، شكّلت أيام التحصين دون الوطنية تديرا من تدابير التخفيف المتخذة لمنع انتقال الفيروس إلى البلد.

٦٨ - وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٧، أتاحت اليونيسيف وشركاؤها لأكثر من ٢٠٠٠٠ طفل سبل الحصول على خدمات الدعم النفسي - الاجتماعي سواء في حيز مجتمعاتهم المحلية أو في فضاءات دراسية ملائمة للأطفال. وما زال أكثر من ٣٢٠٠ طفل، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة والأطفال المتنقلون، يستفيدون من الفصول الدراسية الاستدراكية وخدمات التعليم التقويمي والأنشطة الترفيهية.

٦٩ - وفي الفترة من ٢ نيسان/أبريل إلى ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٧، سجلت المنظمة الدولية للهجرة حوالي ٦٨ ٨٠٠ من المهاجرين الذين وصلوا إلى إيطاليا عن طريق وسط البحر الأبيض المتوسط. وقد أنقذ حرس السواحل الليبيون وكيانات أخرى أكثر من ٧ ٧٠٠ مهاجر في الفترة ما بين ١ نيسان/أبريل و ٢٤ تموز/يوليه، فيما سُجل أكثر من ١ ٦٠٠ حالة وفاة. وحددت المنظمة الدولية للهجرة عدد المهاجرين الموجودين في ليبيا في ٣٩٠ ٠٠٠ مهاجر، ولكنها تقدر أن تعدادهم في البلد يتراوح ما بين ٧٠٠ ٠٠٠ ومليون لاجئ ومهاجر.

٧٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعادت المنظمة الدولية للهجرة تأهيل مركزين للاحتجاز في طرابلس، وشرعت في إعادة تأهيل مركزين إضافيين، وساعدت ٣ ٧٠٠ شخص من المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل على العودة إلى لأوطانهم من خلال برنامجها لتقديم المساعدة الإنسانية المتعلقة بالعودة الطوعية وإعادة الإدماج. وبذلك وصل مجموع الأشخاص الذين ساعدتهم في إطار هذا البرنامج، حتى ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٧، إلى أكثر من ٥ ٥٠٠ شخص. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت أيضا منظمة الهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين تحسين نقاط الإنزال من السفن في غرب ليبيا من أجل توفير ظروف استقبال أفضل للاجئين والمهاجرين.

٧١ - وقام مرفق تحقيق الاستقرار في ليبيا، الذي بدأ تشغيله في نيسان/أبريل ٢٠١٦ بتمويل إجماليه ٣٦,٧ مليون دولار مقدمة من ١٣ مانحا، بإصلاح المرافق وتجهيزها في بنغازي وككلة وأوباري وسبها وسرت، وهذا البرنامج بصدد التوسع في نطاق أنشطته ليصل إلى طرابلس وبنين وليد والكفرة ودرنة، بالقدر الذي تسمح به الموارد الأمنية والمالية.

٧٢ - وفي إطار هذا الجهد المشترك الرامي إلى تعزيز المرونة المؤسسية في مؤسسات الحكم الأساسية في ليبيا، طلبت حكومة الوفاق الوطني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم لها دعما إضافيا لمعالجة مسائل متعلقة بالوظائف الفنية في المكتب التنفيذي الرئيسي لديوان رئاسة الحكومة. وانتهى البرنامج الإنمائي من تقييم الوظائف الأساسية في الحكومة، بما في ذلك مجالات التوظيف الحكومي والإدارة العامة وقطاع الأمن وسيادة القانون والحكم المحلي. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، أرسل البرنامج، بناء على دعوة من المجلس الرئاسي، بعثة مشتركة مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، لزيارة طرابلس والاضطلاع بتقييم الأولويات البالغة الأهمية التي تنشأ في المكتب التنفيذي في العاصمة. ويشجع البرنامج الإنمائي في تنفيذ مبادرة انتقالية محددة الأهداف، بالاشتراك مع البعثة.

٧٣ - ومن أجل تقييم احتياجات ليبيا لتحقيق الانتعاش، اشتركت كيانات منظومة الأمم المتحدة الموجودة في البلد مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي في إنشاء فرقة عمل لكي تتولى استعراض جودة تقييمات الاحتياجات التي يتم الاستناد إليها حاليا، وتقديم الإرشاد السياسي في صياغة الاستراتيجية القطاعية المتوسطة الأجل، مع التركيز على المسائل المؤسسية والمسائل المتعلقة بالقدرات. ووضع صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات في ليبيا، بما يتضمن تقديم الدعم في مجال رصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومصرف التنمية الأفريقي.

٧٤ - واستمرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في قيادة التدخلات الطارئة التي تهدف إلى حماية المتاحف والمعالم الأثرية في ليبيا، بالتعاون الوثيق مع إدارة الآثار. ويجري حاليا تنفيذ تدابير طارئة من أجل حماية المواقع والمتاحف التراثية الرئيسية. ويتواصل تنظيم أنشطة لبناء قدرات الموظفين

الليبيين العاملين في مجالات حماية الآثار والجمارك والشرطة وحماية التراث من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمتعلقات الثقافية.

## خامسا - نشر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والترتيبات الأمنية

٧٥ - على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ٢٢٣٨ (٢٠١٥) و ٢٢٧٣ (٢٠١٦) و ٢٢٩١ (٢٠١٦) و ٢٣٢٣ (٢٠١٦)، واصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا العمل على استعادة وجودها الدائم في ليبيا على مراحل، حسبما تسمح به الظروف الأمنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، استمرت البعثة وموظفو فريق الأمم المتحدة القطري في كفالة الوجود المؤقت للموظفين الدوليين في طرابلس على أساس التناوب وإيفاد بعثات يومية إلى أجزاء أخرى من البلد، بما في ذلك طبرق، وفي الآونة الأخيرة بنغازي، مما أتاح لهما الوصول إلى الشركاء الرئيسيين في شتى أنحاء البلد. وسمح هذا الوجود أيضاً بزيارة مواقع بالغة الأهمية مثل مراكز احتجاز المهاجرين، وعقد اجتماعات مع العناصر الفاعلة السياسية والعناصر الفاعلة الأمنية والسلطات القضائية، والاضطلاع بأنشطة ومبادرات متعلقة بتوفير المساعدة الإنسانية وتحقيق الاستقرار والتنمية. وبالنظر إلى الظروف الأمنية في ليبيا، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، استمر وجود ١٥٦ من الموظفين الدوليين التابعين للبعثة في تونس، إلى جانب ٣٧ موظفاً وطنياً في ليبيا.

٧٦ - ومن المتوقع أن يتم في أيلول/سبتمبر نشر وحدة حراسة تابعة للأمم المتحدة في مجمع طرابلس الذي اختير ليكون مقراً للبعثة.

## أمن وسلامة الموظفين والعمليات

٧٧ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل موظفو الأمم المتحدة في ليبيا العمل على تنفيذ البرامج والأنشطة وتنفيذ ولاية البعثة في بيئة أمنية شديدة الخطورة. ففي طرابلس، ظلت الحالة الأمنية متقلبة، ويمكن لاستئناف النزاع المسلح في العاصمة أن يؤثر على موظفي الأمم المتحدة وعملياتها على السواء. ولا تزال الأمم المتحدة تتعرض لمجموعة واسعة من التهديدات، مما يقتضي الاستمرار في توفير موارد أمنية إضافية لبرامجها.

٧٨ - وسعت البعثة إلى زيادة عملياتها داخل ليبيا وإلى كفالة الوجود الدائم لموظفي الأمن والدعم والموظفين الفنيين في طرابلس على أساس التناوب. ونتيجة للوضع الأمني، استمر فرض قيود على تنقلات الموظفين في طرابلس وعلى سفر الموظفين الدوليين جواً إلى طرابلس وغيرها من المناطق الليبية.

٧٩ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧، هاجمت جماعة مسلحة قافلة تابعة للبعثة على الطريق الساحلي في غرب الزاوية، على بعد ٧٠ كيلومتراً غرب طرابلس حيث كانت عائدة من زيارة إلى مركز احتجاج الإناث الذي تديره مديرية مكافحة الهجرة غير الشرعية في صرمان. وانطوى الهجوم على احتجاج أربعة موظفين لفترة وجيزة، أصيب أحدهم أثناء الحادث، وفقدان وإتلاف أصول مملوكة للأمم المتحدة. وتُجري البعثة تحقيقاً في ظروف الحادث.

٨٠ - وظل المجتمع الدولي يواجه تهديداً بالتعرض لهجمات إرهابية، ورغم أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لم يعد يسيطر على أراضٍ في ليبيا، فإن ست هجمات على الأقل نُسبت إليه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، معظمها في محيط سرت.

## سادسا - استعراض التقييم الاستراتيجي

٨١ - استجابة لقرار مجلس الأمن ٢٣٢٣ (٢٠١٦)، الذي ذكر فيه أنه يتطلع إلى نتائج التقييم الاستراتيجي الذي ستجريه بعثة التقييم الاستراتيجي التابعة للأمن العام، أجرت إدارة الشؤون السياسية هذا التقييم لاستعراض دور الأمم المتحدة ووضع أولويات لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وفريق الأمم المتحدة القطري في ليبيا. وأجري الاستعراض من شباط/فبراير إلى تموز/يوليه ٢٠١٧. واستعانت إدارة الشؤون السياسية بجان ماري الذي اضطلع بدور الميسر الرئيسي لعملية التقييم الاستراتيجي. وقاد السيد غينو بعثة تقييم استراتيجي مشتركة بين الوكالات إلى تونس وليبيا في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧. وضمت بعثة التقييم ممثلين عن إدارة الشؤون السياسية، وإدارة الدعم الميداني، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة شؤون السلامة والأمن، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (ممثلا لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (بالتنسيق عن الوكالات الإنسانية)، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتمثلت أهدافها الرئيسية فيما يلي: (أ) استعراض الاستراتيجية السياسية المتبعة بشأن ليبيا؛ و(ب) تقييم تأثير انعدام الأمن والاستقرار في ليبيا، وما يترتب عليه من عواقب إنسانية واجتماعية واقتصادية، على ولاية البعثة وبرامج فريق الأمم المتحدة القطري؛ و(ج) استعراض هيكل الأمم المتحدة على أرض الواقع، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالتكامل بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري؛ و(د) المساهمة في الاستراتيجية العامة للأمم المتحدة وفي خريطة طريق دعم المرحلة الانتقالية في ليبيا.

٨٢ - واشتمل التقييم الاستراتيجي على اجتماعات مع محوري الأمم المتحدة المعنيين (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وفريق الأمم المتحدة القطري) وأصحاب المصلحة الليبيين، والشركاء من الدول الأعضاء ودول الجوار والمجتمع الدولي، فضلا عن المنظمات الإقليمية. وقد أتاح هذا التقييم الفرصة لاستعراض الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية وأوضاع حقوق الإنسان في ليبيا، بما في ذلك قضايا النساء والشباب. وقيم كذلك القدرات الوطنية والخيارات الاستراتيجية المقترحة لمنظومة الأمم المتحدة في ليبيا، بما في ذلك الأولويات والهيكل، استنادا إلى القدرات القائمة.

٨٣ - وأوصت بعثة التقييم الاستراتيجي بأن تواصل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بوصفها بعثة سياسية خاصة متكاملة، التركيز على المساعي الحميدة وجهود الوساطة من أجل: (أ) دعم الانتقال السياسي في ليبيا عن طريق دعم المؤسسات الليبية الرئيسية؛ و(ب) دعم الجهود الرامية إلى تأمين الأسلحة غير الخاضعة للرقابة ومكافحة انتشارها؛ و(ج) تعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون؛ و(د) تنسيق المشاركة الدولية. وتتضمن التوصيات الرئيسية للتقييم إعادة التأكيد على أولوية العمل السياسي؛ وبناء المصداقية مع الليبيين على سبيل الأولوية، بما في ذلك عن طريق تعزيز الهياكل القائمة؛ والتركيز على الترتيبات الأمنية والهيكل العام للأمن القومي؛ وإعطاء الأولوية للبلدان المجاورة لليبيا في الجهود الرامية إلى تنسيق المبادرات الدولية؛ والحفاظ على الموقف المبدئي المتعلق بمسألة الهجرة؛ وتأمين توفير دعم قابل للتنبؤ للمساعدة الإنسانية. وأوصى الاستعراض بأن تعيد البعثة النظر في تشكيل هيكلها بغية زيادة قدرتها على دعم العملية السياسية وتعزيز التنسيق فيما بين أقسامها الفنية وفريق الأمم المتحدة القطري. وذلك لكفالة التنفيذ المتسق للولاية وتنفيذ البرامج ذات الأولوية في جميع أنحاء ليبيا. وفي حين أن الاستعراض نظر في ثلاثة خيارات لإعادة تشكيل هيكل البعثة، فإن الهيكل المختار يضم ممثلا خاصا واحدا ونائبين للممثل الخاص، بحيث يتولى أحدهما الشؤون السياسية ويعمل الآخر كمنسق



مقيم وكمنسق للشؤون الإنسانية أيضا. وهذا الخيار سيمكّن البعثة من تنفيذ استراتيجية سياسية شاملة على الوجه الأمثل الذي يسمح بتحقيق أقصى قدر من المزايا النسبية للبعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها عن طريق تيسير زيادة التكامل والتنسيق الاستراتيجي.

## سابعاً - الملاحظات والتوصيات

٨٤ - سيولي ممثلي الخاص الجديد غسان سلامه الأولية لإشراك جميع أصحاب المصلحة الليبيين بهدف إعادة تنشيط العملية السياسية الشاملة في إطار الاتفاق السياسي الليبي، ودعم الحكومة الشرعية التي تستطيع توحيد البلد ومؤسساته الوطنية. ويجب تعزيز هذا الهدف باتخاذ خطوات لتحسين الحالة الأمنية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وقد طلبت من ممثلي الخاص أن يضع استراتيجية شاملة وخطّة عمل لإشراك كيانات منظومة الأمم المتحدة في ليبيا، بما يتماشى مع توصيات الاستعراض الاستراتيجي. وسوف تُعرض الاستراتيجية خلال حدث رفيع المستوى يُعقد على هامش الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. ويحدوني الأمل في أن يشارك في هذا الحدث ممثلون على أرفع مستوى، وأن يدعموا الدور المركزي للأمم المتحدة في تيسير الحوار السياسي بقيادة الليبيين من أجل مساعدتهم في بناء دعائم الاستقرار والأمن والوحدة الوطنية.

٨٥ - والمبادرات التي اضطلعت بها الدول الأعضاء في الآونة الأخيرة لتنظيم لقاءات بين أصحاب المصلحة الليبيين وتعزيز الحلول الوسط والمصالحة مبادرات مشجعة. وإنني أشعر بأن الأطراف الليبية الرئيسية أصبح لديها عزم متزايد على حل الأزمة الحالية بالتوصل إلى حل سياسي. وسيسعى ممثلي الخاص إلى توحيد ودمج مختلف المبادرات بقيادة الأمم المتحدة. وأدعو جميع الليبيين والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية إلى أن يدعموا ممثلي الخاص ويتعاونوا معه بشكل كامل تحقيقاً لتلك الغاية.

٨٦ - وقد سنحت الآن فرصة لحل الأزمة في ليبيا ودعم استئناف خطوات التحول الديمقراطي. وإنني أشجع جميع أصحاب المصلحة الليبيين على أن يضعوا مصلحة بلدهم أولاً ويتحملوا مسؤولياتهم ويعملوا بروح تتسم بالرغبة في التسوية والعزم على إيجاد حل سياسي. فلا يوجد حل عسكري للأزمة السياسية. ولا يزال الاتفاق السياسي الليبي يشكل إطاراً واقعياً لعبور الأزمة السياسية في ليبيا. وإنني أدعو جميع الأطراف الليبية إلى استخدام هذا الإطار كأساس لرسم طريق واضح إلى الأمام لعبور المرحلة الانتقالية، بما في ذلك عن طريق اعتماد مجموعة التعديلات المطلوبة إدخالها على الاتفاق.

٨٧ - ولن يتسنى تهيئة البيئة المواتية للانتخابات، إلا من خلال اتفاق سياسي واسع النطاق بين الفصائل السياسية ومؤسسات الدولة المتنافسة والعناصر الفاعلة في المجال الأمني وفي المجتمع. وقد سلّط الضوء على ضرورة بناء قدرات المؤسسات الليبية ذات الصلة بعد إقرار الاقتراح الدستوري وصدور دعوات متزايدة من أصحاب المصلحة الليبيين تنادي بإجراء انتخابات في عام ٢٠١٨. وتُبدي الأمم المتحدة استعدادها لدعم إجراء استفتاء وعملية انتخابية على أساس التوافق السياسي، وكذلك على أساس إطار قانوني ملائم وفي ظروف تشغيلية وأمنية مواتية.

٨٨ - وتؤدي مسألة إدارة النزاعات وحلها على المستوى المحلي دوراً بالغ الأهمية في معالجة المظالم الأساسية التي توجب النزاع الدائر في ليبيا وفي منع المزيد من التصعيد. وإنني أشجع السلطات الليبية على إيجاد عملية مصالحة وطنية شاملة، وأرحب بقرار المجلس الرئاسي بإنشاء لجنة تحضيرية للمصالحة. ويقف

ممثلي الخاص مع منظومة الأمم المتحدة على استعداد لمواصلة دعم الجهود الجارية في هذا الصدد، وأود أن أثنى على الوسطاء المحليين والدوليين لجهودهم الدؤوبة ومساهماتهم في حل النزاع على الصعيد المحلي.

٨٩ - وإني أشعر بالقلق لأن الحالة الأمنية لا تزال شديدة التقلب، حيث تقع في مختلف أجزاء البلد اشتباكات متفرقة ولكنها مؤثرة وتسفر عن خسائر عديدة في أرواح المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وأدعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والانخراط في حوار يهدف إلى إيجاد حل سياسي. وأشعر بالامتنان لجهود المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني وأعضاء مجلس النواب وغيرهم ممن ساعدوا بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على تيسير الإفراج عن موظفيها عقب الهجوم الذي تعرضت له قافلة تابعة للبعثة في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وأشجع حكومة الوفاق الوطني على أن تسارع بإجراء تحقيق من أجل تقديم الجناة إلى المحاكمة.

٩٠ - ولا يمكن التصدي للتهديدات التي يتعرض لها الأمن الوطني بفعالية إلا من خلال إنشاء قوات مسلحة وقوات أمنية ليبية موحدة تعمل تحت سيطرة مدنية. وفي هذا الصدد، أرحب بالخطوات التي يتخذها المجلس الرئاسي لتنفيذ خطة أمن طرابلس وكذلك بالجهود التي تبذلها وزارة الداخلية لتعزيز سيطرتها على مديريات الشرطة المحلية. وأرحب أيضا بالالتزام بالدعوة إلى وقف إطلاق النار الذي أبداه رئيس الوزراء السراج واللواء حفتر عقب اجتماع باريس، الذي عقد برعاية الرئيس الفرنسي. وأدعوها إلى التعاون البناء، بتيسير من ممثلي الخاص، في سبيل توسيع نطاق توافق الآراء بين مختلف الأطراف السياسية والأمنية في ليبيا بشأن المسائل العسكرية التي لم تسو بعد.

٩١ - وتحقق قوات الأمن الليبية مكاسب هامة ضد الجماعات الإرهابية في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك الجهود التي يبذلها الجيش الوطني الليبي لتأمين بنغازي والجهود المتواصلة التي تبذلها القوات التابعة لحكومة الوفاق الوطني من أجل مكافحة الجيوب التي لا تزال داعش تسيطر عليها. غير أن هذه المكاسب يمكن أن تضع هباء إن لم تُعزز بالتزام سياسي وإجراءات ملموسة لتوحيد قوات الأمن الليبية وتُدعم بجهود لإعادة تأهيل المناطق المتضررة من النزاع.

٩٢ - وأشعر بالقلق إزاء تفشي ظاهرة الخروج عن القانون في البلد. وينبغي وضع نهاية لجرائم الاختطاف واحتجاز الرهائن، بما في ذلك تلك التي تمس الأطفال، والتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والإعدام بإجراءات موجزة والقتل خارج إطار القانون، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي والاحتجاز مع العزل عن العالم الخارجي والاحتجاز المطول. وتشكل العصابات الإجرامية، بما فيها عصابات تهريب البنزين إلى البلدان المجاورة، تهديدا مباشرا لسيادة القانون وتقوض الجهود الرامية إلى استعادة الاستقرار.

٩٣ - وفقد الكثير من الأطفال والنساء والرجال الأبرياء حياتهم أو تعرضوا لمعاملة لا إنسانية ومهينة وهم يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط. ويجب احترام الحقوق الأساسية للمهاجرين في جميع الأوقات. وأدعو السلطات الليبية إلى الإفراج فورا عن أضعف الأشخاص، ولا سيما النساء المعرضات للخطر والحوامل، والأسر ذات الأطفال، والأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عن ذويهم، وذوو الإعاقة.

٩٤ - ولا يزال انتشار المواد الخطرة القابلة للانفجار على نطاق واسع في جميع أنحاء ليبيا، بما في ذلك الأجهزة المتفجرة المرتجلة، ومخزونات ضخمة من الذخيرة، يهدد المدنيين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، وهناك نقص في القدرات الوطنية اللازمة لمعالجة هذه الحالة. ويتعين على الدول الأعضاء أن

تسارع بتقديم الدعم اللازم للاستمرار في تمويل الأنشطة في أشد المناطق تضررا، وتوفير التدريب للجهات الفاعلة الليبية وتجهيزها بالمعدات، وتعزيز التنسيق بين العاملين في المجال الإنساني والجهات الفاعلة في المجال الأمني التي تضطلع بأنشطة التطهير من الألغام.

٩٥ - وأصبح توفير الخدمات الأساسية أولوية عاجلة في جميع أنحاء البلد. ومن الضروري تخصيص الميزانية الوطنية و صرفها للسماح بتقديم الخدمات وتحسين الحالة الاقتصادية المتزايدة الصعوبة. وفي هذا الصدد، أرحب بإنشاء اللجنة العليا للسياسات واعتماد إطار تنسيق التعاون التقني الدولي مع دولة ليبيا. وسيظل تعزيز قدرات السلطات المحلية من أولويات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لأنه يدعم جهود الحكومة الرامية إلى تحسين تقديم الخدمات.

٩٦ - وإنني أثني على النساء الليبيات لمشاركتهن بنشاط في مختلف عمليات السلام والسياسة والمصالحة. وأشجع جميع الليبيين على مواصلة السعي من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وسيواصل ممثلي الخاص مع النساء الليبيات ويسر إشراك النساء من مختلف شرائح المجتمع الليبي في العملية السياسية والمؤسسات العامة على نطاق أوسع.

٩٧ - وتمشيا مع التوصية الصادرة عن التقييم الاستراتيجي الذي أجري على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها، أعترم زيادة وجود الأمم المتحدة في ليبيا عن طريق نشر الموظفين بأعداد متزايدة على أساس التناوب، في طرابلس كبداية ثم في أجزاء أخرى من البلد بشكل تدريجي. وسيظل المكتب الرئيسي للبعثة في تونس مؤقتا. وأود أن أعرب عن تقديري لحكومة تونس لاستضافتها للبعثة.

٩٨ - وتمشيا أيضا مع التقييم الاستراتيجي، أعترم إعادة تشكيل هيكل القيادة العليا للبعثة ليشمل تعيين نائب للممثل الخاص للشؤون السياسية. وستزيد هذه الوظيفة من قدرة البعثة على دعم العملية السياسية وستساعد على تعزيز التنسيق فيما بين أقسام الفنية للبعثة من أجل دعم ولايتها السياسية. وفي هذا الصدد، أوصي أيضا بتمديد ولاية البعثة لمدة سنة واحدة.

٩٩ - وأود أن أعرب عن تقديري للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية على ما يقدمونه من دعم قوي لعمل الأمم المتحدة في ليبيا. وأشعر بتفاؤل خاص إزاء ما تبديه الدول المجاورة والجهات الفاعلة الإقليمية والمنظمات من التزام تجاه العملية السياسية الليبية وبما تقدمه من دعم لها. فاتباع نهج متماسك وموحد داخل المجتمع الدولي له أهميته البالغة في دعم الوصول إلى عملية يمتلكها الليبيون ويتولون قيادتها، وتضطلع الأمم المتحدة بتيسيرها.

١٠٠ - وإذ أرحب بممثلي الخاص الجديد غسان سلامه، فإنني أود أن أعرب عن تقديري لمارتي كوبلر، الممثل الخاص السابق، لما بذله من جهود دؤوبة في تنفيذ ولاية البعثة. وأود أن أعرب عن خالص تقديري لموظفي البعثة ومنظومة الأمم المتحدة العاملين في هذا البلد على تفانيهم وعملهم الجاد وعلى جهودهم الرامية إلى دعم عملية الانتقال السلمي والديمقراطي في ليبيا.